سوريا اليوم

تيار التغيير الوطني
NATIONAL CHANGE PARTY

نشرة داخلية، يصدرها تيار التغيير الوطني | العدد: 213 | الخميس 2013/10/3

الجيش الحر يصعد عملياته بدرعا وقوات الأسد تقصف 403 منطقة وتقتل 62

قالت لجان التنسيق المحلية في سوريا أنها استطاعت مع انتهاء يوم أمس الأربعاء توثيق اثنان وستين شهيداً بينهم خمس سيدات وأربعة شهداء تحت التعذيب.

وأضافت اللجان في تقريرها أن خمسة عشر شهيداً قضوا في دمشق، بالإضافة إلى أربعة عشر شهيداً في كل من حلب وإدلب، وثلاثة عشر شهيداً في درعا، وشهيدين في كل من حماة وديرالزور، وشهيد في كل من حمص والقنيطرة.

هذا وقد وثق تقرير اللجان تعرض 403 نقاط للقصف من قبل قوات النظام حيث شنت طائرات النظام غارات على 24 نقطة ألقت فيها البراميل المتفجرة على جبل التركمان في اللاذقية، والمعضمية بريف دمشق، وموزك بحماة، ومنغ بحلب.

هذا فيما طال القصف المدفعي 137 نقطة، والقصف المدفعي في 123 نقطة، والقصف بقذائف الهاون في 115 نقطة.

وعلى صعيد الاشتباكات فقد اشتبك الجيش الحر مع قوات النظام في نقطة 127 قام خلالها بتحرير حاجز البكار في درعا بعد اشتباكات عنيفة مع قوات النظام ، كما تمكن من قتل عدد من قوات النظام في سرية الدبابات، كما دمّر ثلاث دبابات وعربة بي إم بي وقتل أكثر من عشرين عنصراً من قوات النظام في الاشتباكات في محيط الأمن العسكري.

كما استهدف الجيش الحر بالدبابات تجمعات لقوات النظام في أبنية مجيب ومقر اللواء 61 وحقق إصابات مباشرة، كما تمكن الجيش الحر من التصدي لرتل عسكري بالقرب من حي المنشية ودمّر دبابتين، كما استهدف مركز تدريب الأغرار في اللواء61.

وفي حماة استهدف مقاتلو الجيش الحر بصواريخ غراد تجمعات لقوات النظام في الريف الشرقي، كما استهدف كتيبة المدفعية في قرية بري شرقي، كما استهدف تجمعات لقوات النظام في مدينة سلحب وحقق إصابات مباشرة.

وفي دمشق أسقط الجيش الحر طائرة استطلاع كانت تحلق في سماء الغوطة الشرقية.

وفي حلب استهدف الجيش الحر بقذائف الهاون أكاديمية الأسد.

وفي حمص استهدف مقاتلو الجيش الحر بالصواريخ تجمعات لقوات النظام في حقل الهيل في السخنة.

وفي ديرالزور استهدف الجيش الحر قوات النظام في قرية الجفرة .

عمران الزعبي يستبعد "القاعدة" و"النصرة" و"الجيش الحر" من طاولة جنيف 2

قال وزير الإعلام السوري عمران الزعبي الأربعاء، إن تنظيم " القاعدة" أو " جبهة النصرة" و"الجيش الحر" وغيرها من "التنظيمات الإرهابية"، لن يكونوا طرفاً في الحوار في مؤتمر "جنيف 2" حول سوريا.

وقال الزعبي لقناة "روسيا اليوم" إنه في ما يتعلق بالتحضيرات لعقد مؤتمر "جنيف 2"، فإن " دمشق هي صاحبة الفكرة الأساسية لإطلاق الحوار السوري السوري، وأبدت استعدادها للذهاب إلى جنيف–2 بدون شروط مسبقة" لكن هؤلاء الذين ينتمون لتنظيمات مثل " القاعدة" أو " جبهة النصرة" ومن يدعمونها، "ليسوا طرفا في الحوار".

وأضاف أنه من المفترض أن الذين سيتحاورون هم مرجعيات سياسية وقيادات سوريا في الدولة السورية والشعب السوري الذي يلتف حول الدولة مع المعارضة الوطنية، ولفت إلى أنه "من غير المنطقي أن يكون هناك حوار مع تنظيمات إرهابية متطرفة مثل ما يسمى بالجيش الحر وجبهة النصرة"، مشيراً إلى أن " الحوار يدور بين السياسيين ولا يدور بين دولة وإرهابيين".

وقال "سنتحاور مع السوريين الذين لم تتلطخ أيديهم بالدماء ولم يكونوا طرفاً في العدوان على سوريا وفي دعوة بعض الدول للتدخّل في الشأن السوري عسكرياً أو سياسياً".

من جهة ثانية، أكد الزعبي أن الحكومة السورية وبعد انضمامها إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية استجابة للمبادرة الروسية، ستفي كعادتها بكل التزاماتها الدولية وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2118 الخاص بتفكيك الترسانة الكيميائية السورية.

وقال إنه "في ما يتعلق بالحكومة السورية فهي انضمت إلى معاهدة حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وأصبحت عضواً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية استجابة للمبادرة الروسية".

وأضاف "لذلك فالحكومة السورية سوف تفي بكل التزاماتها كعادتها حقيقة في الوفاء بكل التزاماتها الدولية"، مضيفاً أنه "على الأقل من جانب الحكومة السورية لن يكون هناك أي عرقلة أو خلل في هذه المسألة، لأن لدى الحكومة السورية والقيادة السورية الرغبة الكاملة والتامة في غلق هذا الملف والانتهاء منه".

مجلس الأمن يدعو إلى عمليات لإغاثة السوريين

دعا مجلس الأمن، أمس الأربعاء، في اجتماع هو الثاني له خلال أسبوع خصص لسورية بعد قرار تفكيك ترسانتها الكيماوية، نظام بشار الأسد إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السوريين بما في ذلك عمليات «عبر الحدود من دول مجاورة حين يكون الأمر مناسباً».

وأعطى مجلس الأمن في بيان رئاسي، غير ملزم، الصلاحية لمنظمات الإغاثة الدولية بعبور النقاط الحدودية غير الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية من الدول المجاورة ما سيمكنها من الدخول عبر المعابر الحدودية التابعة لسيطرة المعارضة، خصوصاً من تركيا. وأنشأ المجلس في بيانه، للمرة الأولى منذ بداية الأزمة السورية، آلية لمتابعة الوضع الإنساني بما فيه تعاون الحكومة السورية والأطراف الأخرى مع هيئات الإغاثة الدولية ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويدعو البيان الذي كانت اقترحته أستراليا ولوكسمبورغ وأدخلت تعديلات عليه «السلطات السورية إلى اتخاذ خطوات فورية لتسهيل عمليات الإغاثة الإنسانية وإنهاء التعقيدات الإدارية وسواها من العوائق من أمامها بما فيها الترخيص للمنظمات المحلية والدولية للعمل الإنساني في سوريا، وتسهيل دخولها إلى سوريا مع معداتها ومستلزماتها المتعلقة بالعمل الإنساني، والإسراع في تسهيل انتقال المساعدات الإنسانية إلى كل المناطق المتأثرة بالنزاع بما في ذلك عبر خطوط التماس، وعبر الحدود من الدول المجاورة».

كما يحذر البيان الأطراف السورية بضرورة التزام واجباتها المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني، مشدداً على «حظر الهجمات على المناطق المدنية والمنشآت الحيوية كالمستشفيات والمدارس ومحطات المياه ويدعو الأطراف إلى اتخاذ الإجراءات الآيلة لحماية المدنيين». ويشدد على «الحاجة إلى إنهاء الحصانة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان ويجدد التأكيد على أن مرتكبي هذه الانتهاكات يجب أن يخضعوا للعدالة».

ويطلب البيان من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً دورياً إلى مجلس الأمن حول الوضع الإنساني وتطبيق بنود البيان.

وقال ديبلوماسي حضر اجتماع مجلس الأمن إن البيان «نجاح إنساني»، فيما أعلنت فاليري آموس مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية إن البيان « سيمكننا من الوصول إلى مليوني إنسان إضافيين هم بحاجة ماسة إلى المساعدات في سوريا إن تم تطبيقه».

وأضافت أن منظمات الإغاثة ستتمكن من الوصول إلى من هم بحاجة «خصوصاً أن الشتاء آت وعلينا توفير الملاجئ والاحتياجات الإنسانية الأساسية في مناطق مختلفة» من سوريا. وأشارت إلى أنها تعتزم العمل على «تأسيس وجود دائم لمراكز المساعدة في مناطق مختلفة من سوريا لم نتمكن من الوصول إليها حتى الآن».

وقالت آموس إن بيان مجلس الأمن «سيمكننا من الاتصال بالأطراف كافة لتنسيق تسهيل عملياتنا الإنسانية، ونأمل أن تطبيق مندرجات البيان سيمكننا من إغاثة مليوني إنسان إضافيين». وشددت على أهمية البيان باعتباره يوجه رسالة إلى الأطراف بأن « انتهاكات حقوق الإنسان ستترتب عليها تبعات جدية».

وقال السفير البريطاني في الأمم المتحدة مارك ليال غرانت إن عناصر بيان مجلس الأمن تلقي الضوء على «الحاجة الماسة إلى تمويل برامج الإغاثة التي تعاني فجوة في الموازنة لأن ما تلقته الأمم المتحدة حتى الآن لا يتجاوز ٤٤ في المئة من الموازنة المقدرة بثلاثة بلايين دولار أمريكي». من جهته، رحب السفير السوري في الأمم المتحدة بشار الجعفري بالبيان، معتبراً أن أهمية البيان أنه «يجرم انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها المجموعات المسلحة والإرهابية». وقال رداً

على سؤال عن ثقة الحكومة السورية بنزاهة منظمات الإغاثة وإمكان استغلال المعارضة لعملها، إن الالتزام التعاقدي بين الأمم المتحدة والحكومة السورية ينص على أن يتم كل شيء تحت رقابة الحكومة السورية وأن كل من ينتهك الالتزام سيتحمل تبعات ذلك». وهاجم الجعفري مجدداً فرنسا معتبراً أن «خطأً تاريخياً حصل في مجلس الأمن عند تأسيسه وهو إعطاء فرنسا مقعداً دائم العضوية».

وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في اتصال مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، عن تطلعه لاستضافة الدولة الكويتية مؤتمر المانحين الثاني لدعم السوريين، بعد استضافتها المؤتمر الأول في بداية العام.

وفي جنيف، أعلن رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس أمس، أن المنظمة الدولية تغيّر حالياً طبيعة جهودها لمساعدة اللاجئين السوريين، استعداداً لتقديم مساعدة طويلة الأجل لدول الجوار للتصدي للأزمة الإنسانية.

في غضون ذلك، بدأ خبراء نزع الأسلحة الكيماوية وضع قائمة بترسانة الأسلحة السورية والتحقق من لائحة المواقع التي قدمتها دمشق وإجراء فحوصات ميدانية، في مهمة تاريخية في دمشق.

وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال مؤتمر عن الاستثمار في موسكو إن القوى العالمية «على المسار الصحيح» في خطة إزالة الترسانة الكيماوية السورية وإنها تستطيع تجنب التدخل العسكري في الصراع إذا تعاونت معاً، فيما أعلن رئيس أركان الجيش الأمريكي الجنرال راي أوديرنو أن بلاده ستضطر للتفكير مجدداً في إمكان استخدام القوة في سوريا إذا لم يمتثل الأسد للقرار الدولي. ورداً على سؤال عما إذا كان لدى الجيش الأمريكي دور في الأزمة السورية، قال الجنرال أوديرنو لـ «رويترز»: «علينا أن ننتظر لنرى. أعتقد أن الكثير من هذا الأمر سيتوقف على مدى الالتزام بتنفيذ الاتفاق».

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تعتمد نهجاً طويل الأمد لمساعدة السوريين

أعلن رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس أمس، أن المنظمة الدولية تغيّر حالياً طبيعة جهودها لمساعدة اللاجئين السوريين، استعداداً لتقديم مساعدة طويلة الأجل لدول الجوار للتصدي للأزمة الإنسانية.

في غضون ذلك، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في اتصال مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، عن تطلعه لاستضافة الكويت مؤتمر المانحين الثاني لدعم السوريين المتضررين من النزاع في بلدهم.

وقُتل أكثر من 110 آلاف شخص في الصراع السوري المستعر منذ عامين ونصف العام. ويحتاج نصف سكان البلاد البالغ عددهم نحو 23 مليون نسمة إلى مساعدات. وسُجل مليونا شخص لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان والأردن والعراق، فيما يفوق العدد الفعلي هذا العدد.

وقال غوتيريس في مؤتمر صحافي عقده في جنيف إن «النهج الجديد هو الجمع بين المساعدات الطارئة والمساعدات الطويلة الأمد. وكالات الإغاثة لن تقدر على ذلك بمفردها». وأضاف: «ما نحتاجه من الآن هو نهج طويل الأمد ليس فقط في ما يتعلق بالجوانب الإنسانية، لكن أيضاً بالجوانب الهيكلية وبالتحديد القطاعات الأشد تأثراً بشكل مباشر وهي التعليم والصحة والبنية التحتية والإسكان والبيئة».

كما عبّرت وكالات الأمم المتحدة عن رغبتها في توحيد الجهود مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية لمساعدة الدول المجاورة لسورية التي تتحمل العبء الأكبر.

وذكرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن 17 دولة تشارك في برنامجها لإعادة توطين اللاجئين السوريين منها 12 دولة أوروبية بالإضافة إلى أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة والمكسيك. لكن برامج إعادة التوطين لا تشمل حتى الآن سوى نحو عشرة آلاف شخص يشكلون نقطة في بحر من اللاجئين البالغ عددهم 2.1 مليون شخص علاوةً على 4.25 مليون نازح داخل سوريا.

وفي ظل عدم ظهور بوادر لنهاية سريعة للصراع، تستعد وكالات الإغاثة لثالث شتاء يمرّ على اللاجئين السوريين منذ بدء الحرب الأهلية في بلادهم.

وأكد المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) أنتوني ليك أن «تأثير هذه الأزمة من حيث الأضرار ضخم بالفعل، في ما يخص الاقتصاد السوري والاقتصاد اللبناني والاقتصاد الأردني». وقال إن منظمته تركز بشكل متزايد في المنطقة على بناء «طاقة استيعابية للمستقبل»، مشيراً على سبيل المثال إلى نظام المدارس العامة في لبنان حيث سيتجاوز عدد الأطفال السوريين اللاجئين عدد الأطفال اللبنانيين خلال بضعة أشهر. لكنه لفت إلى أن المنظمة تحاول إنقاذ الأطفال السوريين من أن يصبحوا «جيلاً ضائعاً»، مضيفاً أن مليون طفل تقطعت بهم السبل في

مناطق الصراع ولم تتمكن الأمم المتحدة من إيصال المساعدات لهم.

وفي سياق متصل، أعلن المسؤولون عن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أنهم يواجهون مشاكل متزايدة في إيصال الإمدادات في مناطق متفرقة من سوريا.

وقال منسق الطوارئ في المنطقة التابعة للبرنامج والمقيم في الأردن مهند هادي إن «كل قطاعات الاقتصاد السوري تنهار ونقص المواد الغذائية يدفع الأسعار للارتفاع فوق إمكانات الناس العاديين حتى المنتمين للطبقات المتوسطة». وأضاف أن طرفيّ النزاع منعوا عدداً كبيراً من قوافل البرنامج من الوصول إلى محتاجيها.

مساع تركية لتجديد تفويض بإرسال قوات إلى سوريا

يتوقع أن يمدد البرلمان التركي لمدة عام تفويضاً بإرسال قوات إلى سوريا إذا اقتضت الضرورة بعدما قالت الحكومة إن احتمال استخدام قوات الرئيس بشار الأسد أسلحة كيماوية يمثل تهديداً لتركيا.

وسيصوت البرلمان التركي اليوم على مقترح قدمته الحكومة برئاسة رجب طيب أردوغان، يرسم صورة قاتمة للصراع في جارة تركيا الجنوبية. يشير إلى أن أنقرة ستكون الدولة الأكثر تضرراً من تصاعد العنف في سوريا.

وجاء في المقترح: «التطورات تشير إلى أن النظام السوري وصل إلى مرحلة أصبح عندها مستعداً لاستخدام أي وسائل أو أسلحة تخالف القانون الدولي».

وأنحت أنقرة والدول الغربية بالمسؤولية على قوات الحكومة السورية في هجوم بغاز الأعصاب على ضاحية بدمشق يوم 21 آب/أغسطس الماضي، قُتل فيه مئات الأشخاص.

وتضمن مقترح الحكومة: «تركيا ستكون الدولة الأكثر تضرراً من أي هجمات يشنها النظام ومن الغموض والفوضى في سوريا»، لافتاً إلى أن تركيا ملزمة بموجب حقوقها المستمدة من القانون الدولي باتخاذ الإجراءات الضرورية ضد أي تحرك من جانب سوريا يمثل «تهديداً علنياً وقريباً».

وتدعو تركيا وهي من أشد منتقدي الأسد إلى التدخل العسكري في سوريا، وأصيبت بالإحباط في شأن ما ترى أنه تردد غربي.

وفي حين أن تركيا لديها ثاني أكبر قوة برية بين دول حلف شمال الأطلسي (ناتو)، فإن من غير المرجح أن تتحرك بمفردها في أي عملية عسكرية في الوقت الذي يعارض فيه الرأي العام بدرجة كبيرة التدخل.

هذا وسينتهي يوم الجمعة التفويض الحالي من البرلمان الذي يسمح لتركيا بإرسال قوات إلى سوريا. ومن المتوقع الموافقة على تمديد التفويض على رغم المعارضة وبخاصة من الحزب الرئيسي المؤيد للأكراد.

رئيس وزراء الأسد يقدر خسائر السوريين بـ 16.5 بليون دولار

أعلن رئيس وزراء حكومة الأسد وائل الحلقي أن تقديراً أولياً للأضرار الناتجة عن النزاع السوري المستمر منذ ثلاثين شهراً يصل إلى نحو 16 بليون ونصف بليون دولار في منشآت القطاعين العام والخاص.

ونقلت وكالة الانباء السورية الرسمية (سانا) عن الحلقي قوله خلال جلسة استماع للحكومة أمام مجلس الشعب: «تم رصد الأضرار حتى اليوم، وهي قابلة للتطوير، بمبلغ 2900 بليون ليرة سوريا (16.5 بليون دولار) في القطاعين العام والخاص جراء الأعمال الإرهابية».

وكشف ان الحكومة في صدد إعداد مشروع لاعادة الاعمار « سينفذ بخبرات وقدرات وطنية»، مشيراً إلى انه « قد يكون هناك استعانة مادية ببعض القروض من دول صديقة».

وسيعتمد المشروع على ثلاث اولويات: «الأول إسعافي وسريع يترتب على إعمار جزئي للبنى التي أصابها الضرر، ومتوسط بأن يكون هناك ترميم كامل لبعض البنى التي أصابها الضرر، ومستوى بعيد لإعادة إعمار كل ما تم تخريبه من المجموعات المسلحة». واوضح ان عملية اعادة الاعمار ستنطلق « في الموعدالذي تبدأ فيه عودة الأمن والاستقرار إلى سوريا».

من جهة ثانية، ذكر الحلقي ان قطاع الطاقة الذي «كان يدعم الموازنة العامة للدولة أصبح اليوم من أكثر القطاعات استنزافاً للقطع الأجنبي»، مشيراً إلى ان « مصفاة حمص تعمل بطاقة 10 في المئة، في حين تعمل مصفاة بانياس بطاقة 80 في المئة ما يؤمن جزءاً من الاحتياجات الوطنية، بينما يتم تأمين الجزء الأكبر عبر عقود خاصة من الدول الصديقة».

وتتركز غالبية الحقول النفطية السورية في شمال البلاد وشرقها. ويسيطر مقاتلو

المعارضة على اجزاء واسعة من هذه المناطق. وتراجع انتاج النفط بنسبة 90 في المئة عما كان عليه قبل اندلاع الازمة، ليبلغ نحو 20 ألف برميل يومياً، مقابل 380 ألفاً قبل منتصف آذار/مارس 2011.

ويبلغ انتاج سوريا من الغاز حالياً 16,7 مليون متر مكعب يوميا، في مقابل 24 مليونا قبل اندلاع الازمة في البلاد منتصف آذار 2011. وكان انتاج النفط يشكل ابرز مصدر للعملات الاجنبية في سوريا.

وتضررت كل القطاعات الاقتصادية بشكل هائل من النزاع الذي اوقع حتى اليوم اكثر من 110 آلاف قتيل. اذ انخفضت الاستثمارات والسياحة والتجارة الخارجية إلى ما يقارب الصفر، بحسب خبراء. واعلن وزير السياحة بشير رياض يازجي أخيراً ان خسائر القطاع السياحي في سوريا بلغت 300 بليون ليرة سوريا (بليون ونصف بليون دولار أمريكي). بينما بلغت خسائر القطاع الصناعي العام مئة بليون ليرة سوريا (500 مليون دولار)، بحسب مصدر رسمي.

في غضون ذلك، تعافت الليرة السورية قليلاً من الخسائر الفادحة التي منيت بها على مدى العامين الماضيين مع انحسار المخاوف من ضربة عسكرية أمريكية ضد سوريا. وقال متعاملون إن الليرة، التي كان يجري تداولها بسعر 47 ليرة مقابل الدولار قبل اندلاع الاحتجاجات ضد الرئيس بشار الأسد في 2011، بلغت يوم الثلاثاء الماضي 167 ليرة مقابل الدولار مسجلة أعلى مستوياتها منذ حزيران/يونيو الماضي ويرجع ذلك جزئياً إلى عودة بعض اللاجئين ومعهم دولارات يقومون بتغييرها.

قاعدة لوجستية لخبراء السلاح الكيماوي في دمشق لبدء مهمتهم

بدأ خبراء نزع الأسلحة الكيماوية أمس وضع قائمة بترسانة الأسلحة الكيماوية السورية والتحقق من لائحة المواقع التي قدمتها دمشق وإجراء فحوصات ميدانية، في مهمة وُصفت بأنها "تاريخية" في دمشق.

ويضم الفريق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية 19 مفتشاً، وكان وصل إلى دمشق أول من امس لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 2118 الذي أمر بالتخلص من ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية بحلول 2014. كما يضم 14 من موظفي الأمم المتحدة. وأقام الفريق لدى وصوله إلى مقر إقامته قاعدة لوجستية.

وجاء في بيان صادر عن الأمم المتحدة: "في الأيام المقبلة يُتوقع أن تركز جهودهم على التحقق من المعلومات التي قدمتها السلطات السورية ومرحلة التخطيط الأولية لمساعدة البلاد على التخلص من منشآت إنتاج الأسلحة الكيماوية". وأضاف انه من المتوقع أن تنتهي هذه المرحلة بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

وكانت السلطات السورية قدمت في 19 أيلول/سبتمبر الماضي لائحة بمواقع الإنتاج والتخزين إلى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية التي تتخذ من لاهاي مقراً.

ومن المقرر أن يزور المفتشون هذه المواقع خلال الأيام الثلاثين المقبلة، في إطار اتفاق روسي – أمريكي يلحظ التخلص من الترسانة السورية بحلول منتصف العام 2014.

وتعد العملية المرتقبة من الأكثر تعقيداً في تاريخ نزع هذا النوع من الأسلحة. ورغم أن عمليات مماثلة جرت في العراق وليبيا في أوقات سابقة، لكنها أول مرة تنزع الأسلحة الكيماوية من بلد غارق منذ 30 شهراً في نزاع دام أودى بحياة اكثر من 110 آلاف شخص.

ووفق تقديرات الخبراء، تمتلك سوريا اكثر من ألف طن من الأسلحة الكيماوية، بينها نحو 300 طن من غاز الخردل والسارين، موزعة على نحو 45 موقعاً في مختلف أنحاء البلاد.

وكان مسؤول في منظمة حظر الأسلحة الكيماوية اكد الأحد الماضي: «حالياً لا يوجد لدينا أي سبب للشك في المعلومات المقدمة من النظام السوري»، في إشارة إلى اللائحة التي قدمتها دمشق.

وكان الرئيس السوري اكد في مقابلة تلفزيونية مع قناة إيطالية التزام دمشق تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم 2118 الذي تم التوصل إليه بالإجماع ليل الجمعة –السبت في توافق ديبلوماسي غير مسبوق منذ اندلاع الثورة السورية في بداية 2011.

وبدأ الخبراء مهمتهم في سوريا غداة إنهاء خبراء الأمم المتحدة حول الأسلحة الكيماوية برئاسة السويدي آكي سلستروم مهمتهم الثانية في سوريا التي شملت التحقيق في سبعة مواقع يتبادل النظام والمعارضة الاتهامات بارتكاب هجمات بالأسلحة الكيماوية فيها.

ومن المقرر أن يقدم الخبراء الستة تقريراً شاملاً نهاية الشهر الجاري.

وسبق للفريق أن قدم تقريراً أولياً اكد فيه استخدام غاز السارين على نطاق واسع في هجوم وقع قرب دمشق في 21 آب الماضي. ولوحت الدول الغربية، وفي مقدمها الولايات المتحدة، بشن ضربة عسكرية ضد النظام السوري الذي تتهمه بالمسؤولية عن هذا الهجوم.

ويدعو القرار كذلك إلى عقد مؤتمر دولي للتوصل إلى حل للأزمة السورية اصطلح على تسميته « جنيف 2»، في « اقرب وقت ممكن». إلا انه لم يتم بعد تحديد شكل هذا المؤتمر والمشاركين فيه، علماً أن الموعد المرجح له سيكون منتصف تشرين الثاني. كما أن موضوع المشاركين السوريين في المؤتمر لم يتحدد بعد. فقد أعلن رئيس « الائتلاف الوطني السوري» أحمد الجربا من نيويورك السبت استعداد « الائتلاف» لإرسال ممثلين عنه إلى المؤتمر.

إلا أن الأسد اعتبر في مقابلته التلفزيونية الأحد: «يمكن لأي حزب سياسي أن يحضر ذلك المؤتمر، لكننا لا نستطيع التحدث على سبيل المثال إلى منظمات تابعة للقاعدة أو إلى إرهابيين لا نستطيع التفاوض مع أشخاص يطلبون التدخل الخارجي والتدخل العسكري في سوريا».

من جهة أخرى، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال مؤتمر للاستثمار أمس إن القوى العالمية « على المسار الصحيح» في خطة إزالة الأسلحة الكيماوية السورية. وأضاف بوتين الذي توصلت بلاده إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الشهر الماضي في شأن تجريد سوريا من أسلحتها الكيماوية أن التعاون لحل الصراع سيساعد في أن تتجنب دمشق التدخل العسكري.

وأضاف الرئيس الروسي أن خطة إزالة الأسلحة الكيماوية التي أنعشت جهود عقد مؤتمر دولي للسعي لحل الصراع ما كان ليمكن تنفيذها من دون دعم الرئيس الأمريكي باراك أوباما وزعماء كثير من الدول. وقال: «أعتقد أننا إذا واصلنا التحرك بهذه الطريقة المنسقة فلن يكون هناك داع لاستخدام القوة وزيادة عدد الجرحى والقتلى في أرض سوريا التي تعاني منذ فترة طويلة».

آموس ترحّب ببيان مجلس الأمن حول الوضع الإنساني في سوريا

رحّبت وكيلة أمين عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية فاليري آموس، بالبيان الرئاسي الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي حول الوضع الإنساني في سوريا الذي وصفته بالمروع، مؤكدة على الحاجة للتصدي له.

وقالت آموس للصحافيين، في أعقاب جلسة مجلس الأمن، إن "مهمتنا الآن هي تحويل هذه الكلمات القوية إلى أفعال ذات مغزى من أجل الأطفال والنساء والرجال، ضحايا استمرار الوحشية والعنف".

وأضافت إنه "يجب أن يتمكن المواطنون من السعي إلى الأمن من العنف، وأن يشعروا بأن بيوتهم ومستشفياتهم ومدارسهم آمنة، كما يحتاج العاملون الإنسانيون إلى توفير فرص الوصول بشكل كامل ومستمر، ليصلوا إلى كل محتاج في أي مكان في سوريا، ويجب أن تتم حمايتهم حتى يقوموا بعملهم بشكل آمن".

وأكدت أنه " مع اقتراب فصل الشتاء، فإن توفير فرص الوصول المستدامة ستساعد العاملين في الحقل الإنساني على توفير الإيواء، وتوفير ما يكفي من الطعام والملابس التي يحتاجها المواطنون". وذكرت أنه " مع استمرار ارتفاع أعداد من يموتون، وينزحون ويفرون من البلاد، فنحن في حاجة لأن يعمل المجتمع الدولي بأسره معاً من أجل وضع حد لهذه الأزمة".

وأشارت إلى أنها " دعت مراراً على مدى العامين ونصف العام الماضيين، مع زملائها في المجالات الإنسانية وحقوق الإنسان، إلى الوصول من دون عوائق للمساعدة على توصيل المساعدات إلى المواطنين".

وأكدت على " ضرورة أن يتوصل المجتمع الدولي إلى إيجاد حل سياسي دائم، لإنهاء معاناة السوريين العاديين".

رئيس الأركان الأمريكي لا يستبعد الخيار العسكري ضد الأسد

قال رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال راي أوديرنو، إن الولايات المتحدة ستضطر للتفكير مجدداً في إمكانية استخدام القوة في سوريا، إذا لم يمتثل بشار الأسد لقرار الأمم المتحدة، الذي يدعو للتخلص من الأسلحة الكيماوية السورية.

ورداً على سؤال عما إذا كان لدى الجيش الأمريكي دور يمكن أن يقوم به في الأزمة السورية، قال الجنرال أوديرنو لوكالة رويترز، في مقابلة عبر الهاتف: " علينا أن ننتظر لنرى، أعتقد أن الكثير من هذا الأمر سيتوقف على مدى الالتزام بتنفيذ الاتفاق".

وأعرب أوديرنو، الذي كان يتحدث من ألمانيا حيث يحضر مؤتمر الجيوش الأوروبية، عن أمله في أن "يساعدنا هذا الاتفاق على تحديد الأسلحة الكيماوية والتخلص منها. نعتقد أنه من المهم أن يحدث هذا على المستوى الدولي".

وقال إنه " إذا لم يحدث ذلك، وإذا سارت الأمور على نحو خاطىء، عندئذ أعتقد أننا سنضطر إلى التفكير مجدداً فيما إذا كنا سنستخدم القوة في سوريا أم لا".

اعتقال مسؤول مكافحة غسيل الأموال في مصرف سوريا المركزي

كشف مصدر مطلع لـ"كنا شركاء" أنه وبعد إغلاق السلطات السورية للشركة العالمية للصرافة المملوكة لرجل الأعمال زهير سحلول، تمّ اعتقال رئيس هيئة مكافحة غسيل الأموال في مصرف سوريا المركزي باسل الصالح على خلفية قضايا تتعلق باتهامه بالرشوة والفساد.

وأضاف المصدر بأنه هناك أنباء عن اعتقالات أخرى تطال عدد كبير من موظفي البنك المركزي لم تعرف كلها.

وتأتي هذه الاعتقالات بعد الحملة الكبيرة التي قامت بها الأجهزة الأمنية بحق عدد كبير من الصرافين وشركات الصرافة كان آخرها يوم أمس الأربعاء حيث تم مداهمة وإغلاق كبرى شركات الصرافة في دمشق الشركة العالمية للصرافة المملوكة لعدد من رجال الأعمال المحسوبين على النظام وأشهرهم: زهير سحلول وعصام انبوبا ونادر قلعي وآخرين.

أسعار العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية

الدولار الأمريكي 170 ليرة سورية

اليورو 225 ليرة سورية

الليرة التركية 93 ليرة سورية

الدينار الأردني 244 ليرة سورية

الريال السعودي 46 ليرة سورية

الدرهم الإماراتي 47 ليرة سورية

الريال القطري 47 ليرة سورية

==========

نشرة داخلية، يصدرها تيار التغيير الوطني

الخميس 2013/10/3

الآراء المنشورة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي التيار